

Distr.: General
21 June 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون

٢٤ حزيران/يونيه - ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

جزر القمر

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية، والردود المقدمّة
من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تُحرر هذه الوثيقة رسمياً قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-10327(A)



* 1 9 1 0 3 2 7 *

مقدمة

- ١- وفقاً للإجراءات السارية فيما يخص الاعتماد النهائي للتقارير الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، يتشرف اتحاد جزر القمر بعرض موقفه بشأن التوصيات ذات الصلة المقدمة إليه في الدورة السابقة للاستعراض الدوري الشامل المتعلق به.
- ٢- ويؤكد اتحاد جزر القمر من جديد الالتزامات التي تعهد بها في هذه المناسبة ببذل جهود متواصلة ودائمة لكي يضمن، بقدر الإمكان وفي داخل بلده، التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان التي حددها مجلس حقوق الإنسان وجميع المحافل الدولية والإقليمية الأخرى بشأن هذه المسألة الهامة.
- ٣- وكما ورد في التقرير المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل للحالة في جزر القمر (الوثيقة A/HRC/41/12)، تلقت اتحاد جزر القمر ١٧٧ توصية، قبل منها ١٦٣ توصية وكان يتعين عليه بيان موقفه بشأن التوصيات الباقية وعددها ١٤ توصية، وهي التوصيات ١-١١٩، ٢-١١٩، ٣-١١٩، ٤-١١٩، ٥-١١٩، ٦-١١٩، ٧-١١٩، ٨-١١٩، ٩-١١٩، و١٠-١١٩، و١١-١١٩، و١٢-١١٩، و١٣-١١٩، و١٤-١١٩.
- ٤- وبعد أن بحث اتحاد جزر القمر (الاتحاد) بشكل متعمق هذه التوصيات الأربع عشرة التي خصصت لها الحكومة الوقت اللازم للنظر فيها، يتشرف الاتحاد بأن ينقل هنا موقفه بشأن كل توصية من هذه التوصيات الـ ١٤.
- ٥- وتتعلق التوصية ١-١١٩ بإلغاء عقوبة الإعدام والتصديق على البروتوكول الثاني الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- ٦- وتعارض حكومة اتحاد جزر القمر عقوبة الإعدام. وقد بدأت في عملية إلغائها وذلك بتقديم مشروع قانون جنائي أودعته في الجمعية الاتحادية وهو يتضمن أحكاماً جديدة لهذه الغاية. ولا يزال يتعين في هذا الصدد إقناع النواب الذين تعارض أغلبيتهم هذا الإلغاء حتى الآن.
- ٧- بيد أن الوفد يود التأكيد على أن تطبيق عقوبة الإعدام في جزر القمر لا يزال استثنائياً. وهكذا، فمنذ نيل الاستقلال في عام ١٩٧٥، لم يجر تطبيق هذه العقوبة سوى ثلاث مرات، كما أنه لم يجر تطبيقها منذ عام ٢٠٠٩.
- ٨- وبسبب معاداة أغلبية البرلمانين والسكان ككل للتوصية ١-١١٩، فقد أُحيط بها علماً.
- ٩- وتتناول التوصيات ٢-١١٩، ٣-١١٩، ٤-١١٩، ٥-١١٩، و٦-١١٩ مناهضة جميع أشكال العنف والتمييز القائمة على نوع الجنس أو الميول الجنسية. (تشيلي، وآيسلندا، وإسبانيا، وأستراليا، وهندوراس).
- ١٠- ولا تزال جزر القمر ترى أن هذا يشكل مجالاً يتعلق بالحياة الخاصة للأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، فلم ترد حتى الآن أي تقارير عن أعمال عنف أو تمييز ضد أشخاص قائمة على الميل الجنسي أو نوع الجنس.

- ١١- وأُحيط علماً بالتوصيات ١١٩-٢، و١١٩-٣، و١١٩-٤، و١١٩-٥، و١١٩-٦.
- ١٢- وتتناول التوصيتان ١١٩-٧ و١١٩-٨ مسألة اتخاذ تدابير لتحسين حماية الأشخاص المنتمين إلى جميع الأديان والمعتقدات وتمكينهم من ممارسة دينهم علانية وبدون تمييز (كندا وإيطاليا).
- ١٣- وفيما يتعلق بهذه المسألة، يؤكد الوفد من جديد أن سكان جزر القمر هم، وفقاً للدستور، ينتمون إلى الإسلام - متبعين المذهب الشافعي منه - ويتمسكون به وهو الذي يشكل الأساس الذي تقوم عليه الهوية والتماسك الاجتماعي.
- ١٤- ويمكن أيضاً تفسير إعادة التأكيد هذه، في جانب منها، بظهور أنشطة تبشيرية خبيثة ونشطة للغاية، وهي ظاهرة جديدة تهدد الهشاشة البنيوية لدولة جزر القمر الفتية وتهدد بإلحاق الخطر بالسلام الاجتماعي والديني الذي ساد دائماً في جزر القمر.
- ١٥- وعلى غرار مجتمع جزر القمر نفسه، فإن الدين الإسلامي الذي يمارس في البلد متسامح جداً وهذا هو التراث الذي يجب أن نحافظ عليه.
- ١٦- وفي الوقت الحاضر، قررت جزر القمر أن تحيط علماً بهاتين التوصيتين المقدمتين من كندا وإيطاليا.
- ١٧- وتعلق التوصيات ١١٩-٩، و١١٩-١٠، و١١٩-١١، و١١٩-١٣ بمناهضة العقوبة البدنية للأطفال في جميع السياقات عن طريق اعتماد قوانين بهذا المعنى.
- ١٨- وكانت مفاجأة وفد جزر القمر كبيرة إزاء حجم الاهتمام الذي أُعطي لهذه المسألة في التوصيات العديدة المقدمة، وذلك لأن هذه المسألة لا يبدو أنها تثير في البلد أي مشاكل خاصة معروفة. ومع ذلك، قررت السلطات أن تبحثها.
- ١٩- وتجدر الإشارة إلى أن الأسر، وبخاصة معلمو القرآن الكريم، تعتبر هذه العقوبات، بشكل عام، لا غنى عنها ومفيدة لتربية الأطفال. وفي السابق، كان يمكن أن يتخذ هذا العنف أشكالاً مؤلمة للغاية. أما اليوم، فلم تعد الكثير من الأسر تتسامح مع هذه التجاوزات التي تحمّلوها هم أنفسهم في المدارس القرآنية.
- ٢٠- وبالإضافة إلى ذلك، كشفت البحوث التربوية-النفسية عن الآثار الضارة لهذه العقوبات على النماء النفسي - الاجتماعي للأطفال.
- ٢١- وسلطات جزر القمر مقتنعة بذلك. ولكنها ترى أنه قبل سن التشريعات بشأن هذه المسألة، فلا بد من البدء بحملة توعية جماهيرية لتوعية أصحاب المصلحة وإقناعهم بفهم الحاجة إلى حظر العقوبات البدنية للأطفال.
- ٢٢- وفي انتظار نتائج إجراءات التوعية هذه، تحيط الحكومة علماً بهذه التوصيات: ١١٩-٩ و١١٩-١٠، و١١٩-١١، و١١٩-١٣ المقدمة من شيلي وكرواتيا وناميبيا وأوروغواي.

- ٢٣- وتتناول التوصية ١١٩-١٢ مسألة تطبيق تشريعات العمل وتنفيذ برامج للقضاء على الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك عمل الأطفال القسري.
- ٢٤- وقد فوجئ وفدنا بحجم الاهتمام الذي أُعطي لهذه المسألة، في حين أنه لا يوجد في البلد نفسه أي وجه من وجوه هذا القلق لا في الوقائع ولا في الآراء المطروحة ولا في إطار جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان.
- ٢٥- بيد أن وفدنا قد أشار إلى ظواهر معينة هي لحسن الحظ منعزلة ولا تزال موجودة في البلد وهي بالتأكيد مصدر ردود الفعل المذكورة. ومن ذلك، على سبيل المثال، الأطفال المودعون لدى أسر حاضنة قريبة بشكل أو آخر من والديهم وتقوم، في بعض الحالات، باستغلال هؤلاء الأطفال المودعين في عهدها.
- ٢٦- وتوجد أيضاً حالة الأطفال الذين لا يزال يمكن رؤيتهم في شوارع المدينة وهم يبيعون الحلوى والفول السوداني. فهؤلاء الأطفال، الذين ما زالوا يدرسون بالمدرسة، يعملون لصالح والديهم وبالتالي يُسهمون في التخفيف من أعباء الأسر التي تعاني من أوضاع بالغة المشاشة. وفي المناطق الريفية، يشارك الأطفال في العمل الزراعي للأسباب ذاتها.
- ٢٧- ولا علم للحكومة بحالة أطفال يقومون بأعمال مدفوعة الأجر خارج إطار الأسرة ناهيك عن حالة أطفال يعملون في أوضاع سخرة.
- ٢٨- وتحقيقاً لهذه الغاية، صدّقت الحكومة على اتفاقية حقوق الطفل.
- ٢٩- وفي عام ٢٠١٥، سنّت الحكومة قانوناً لمكافحة الاتجار بالأشخاص.
- ٣٠- وترى الحكومة أنه بفضل مكافحة الفقر المدقع يمكن وضع حد نهائي لهذه الممارسات، وأن الحكومة ملتزمة تماماً بهذا الطريق وهو ما حقق نتائج مشجعة للغاية.
- ٣١- وفي هذا السياق، بدأت جزر القمر في عملية التصديق على بروتوكول باليرمو لمكافحة الاتجار بالأشخاص. واعتمد النص بالفعل في اللجنة المعنية في الجمعية الوطنية وسيجري تقديمه لتصويت النواب عليه في وقت قريب جداً.
- ٣٢- وعلاوة على ذلك، فإن القانون الجنائي الجديد لجزر القمر، الذي اعتمده النواب بالفعل و ينتظر صدوره، قد كرّس فصلاً كاملاً (هو الفصل السادس عشر، المعنون: الجرائم المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص).
- ٣٣- والعقوبات الواردة في هذا القانون الجديد أشد قسوة من العقوبات المنصوص عليها في القانون الجنائي الساري حالياً.
- ٣٤- ويتوافق هذا القانون الجنائي الجديد مع الصكوك القانونية الدولية السارية.
- ٣٥- وأنشئ أيضاً فريق عامل معني بمسألة الاتجار بالأشخاص. (الأمر رقم 16-011/MIREX/CAB الذي يعدّل أحكاماً معينة في الأمر رقم 13-026/MIREX/CAB المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ بشأن إنشاء الفريق العامل المعني بخطاب الالتزام بمكافحة الاتجار بالأشخاص).

- ٣٦- ويُبرهن إنشاء هذا الفريق على استعداد الحكومة لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع وقمع جميع ممارسات الاتجار بالأشخاص.
- ٣٧- وهذا يعني أن الحكومة تشارك في الشواغل المعرب عنها وتقبل التوصيات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاتجار بالأشخاص.
- ٣٨- ولذلك، فإن التوصية ١١٩-١٢ مقبولة.
- ٣٩- وتتناول التوصية ١١٩-١٤ مسألتين الزواج المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية.
- ٤٠- ووفقاً لأحكام المادة ١٩ من دستور اتحاد جزر القمر المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ناقشت جمعية الاتحاد واعتمدت المشروع المتضمن لقانون الأسرة الذي يحظر صراحةً الزواج المبكر.
- ٤١- وتنص المادة ٨ من هذا القانون على أن الخطبة هي نتيجة وعد رسمي بالزواج عند وجود رضا متبادل بين رجل وامرأة قد بلغا سن ١٨ عاماً على الأقل.
- ٤٢- وتنص المادة ١٤ على أنه لا يجوز للرجل والمرأة إبرام عقد الزواج إذا كان عمرهما أقل من ثمانية عشر (١٨) عاماً كاملة.
- ٤٣- بيد أنه وفقاً للمادة ١٥ من هذا القانون، يجوز للقاضي المختص الذي يتولّى حفل إبرام الزواج أن يمنح إعفاءات من السن لأسباب جدية ومشروعة عند وجود رضا متبادل بين الزوجين المرتقبين.
- ٤٤- وبناء على ذلك، تقبل الحكومة هذه التوصية ١١٩-١٤ المقدّمة من رواندا.
- ٤٥- وعلاوة على ذلك، ينبغي التأكيد على أن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية غير موجودة في جزر القمر.

الخلاصة

- ٤٦- بُحُثت بعناية كبيرة جميع التوصيات الواردة. وقد أتاح هذا على وجه الخصوص للسلطات أن تدرك أهمية جوانب معينة من حقوق الإنسان، كانت تعتبرها حتى ذلك الوقت ثانوية، بل هامشية.
- ٤٧- وهكذا، خطت الحكومة خطوة كبيرة إلى الأمام بقبول التوصيات التي تتطلب الكثير من أعمال التوعية والتثقيف لتحقيق القبول لها من جانب السكان المحافظين بالأحرى.
- ٤٨- وتأمل الحكومة بذلك في أن تعود إلى الاستعراض الدوري الشامل القادم بنتائج ترقى إلى مستوى توقعاتها وتوقعات مجلس حقوق الإنسان.
- ٤٩- ولكن كما قيل بالفعل، تعوّل جزر القمر تعويلاً كبيراً على التعاون الدولي من أجل تنفيذ بعض التوصيات المقبولة. ونحن نعرب مقدّماً عن امتناننا لشركائنا الحاليين والمستقبليين.